

حزم إجراءات مجابهة تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي Action packs confronting the Repercussion of the corona pandemic on the Global Economy Perfomance

أوكيل حميدة¹، خوميحة فتيحة²، سنوساوي فاطنة³*

¹ أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، h.oukil@univ-bouira.dz

² جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، f.khomidja@univ-bouira.dz

³ جامعة لونيبي علي، البليلة 02 (الجزائر)، مخبر المقاوله، تسيير الموارد البشرية والتنمية المستدامة، ef.senoussaoui@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/04؛ تاريخ المراجعة: 2022/11/01؛ تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص: نهدف من خلال دراستنا هذه معرفة انعكاسات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي من خلال تأثيره على عدة قنوات وتحديد حزم الاجراءات المتخذة لمجابهة مختلف الانعكاسات وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها تراجع النمو وخصوصاً للدول المتقدمة، كما تعد الأسواق النفطية أكبر قناة تضرراً بالجائحة مما سبب انخيار الأسعار كترجمة لصدمة العرض والطلب النفطي وتراجع للتجارة الخارجية بصفة عامة ووضعاً خاصاً للتجارة المستلزمات الطبية والمواد الغذائية واحجام للاستثمار الأجنبي، وللحد من هذه التداعيات تم تبني حزم من الاجراءات على رأسها تدابير السياسة النقدية كخط أول في الاستجابة اللازمة بالإضافة للحزم المالية التحفيزية وكذا إجراءات سوق النفط.

الكلمات المفتاح: جائحة كورونا؛ الأداء الاقتصادي العالمي؛ قنوات التأثير؛ حزم الإجراءات.

تصنيف JEL: F01؛ E20؛ I10.

Abstract: through this study, we aim to know the repercussions of the coronavirus pandemic on gloal economic performance through its impact on several channels and to identify the measures taken to confront varioes repercussions. The study has reached several conclusions, most notably the decline in growthe, es pecially in developed countries. oil markets are the biggest channel affected by the pandemic , causing price collapse as a translation of the supply and demand shoch, a decline in foreign trade in general, a special situation for trade in medical supplies and foodstuffs, and a volume of foreign investment. To curb these repercussions, we have adopted packages of measures, foremost of which are monetary policy measures as a first line in the necessary response, in addition to fiscal stimulus packages as wemm as oil market measures.

Keywords: Corona pandemic ; Global economic performance ; Channels of impact ; Package actions .

Jel Classification Codes : I10 ; E20 ; F01.

I- تمهيد:

شهد العالم أواخر شهر نوفمبر من عام 2019 أزمة صحية أُلقت بظلالها على جميع الدول أين انتقلت من الصين إلى كافة دول العالم، ونظرا لعدم اليقين بشأن الصدمة وحدتها أجبرت كل الدول على سياسة الإغلاق التام لمواجهة هذه الجائحة، وهذا ما أدى إلى جمود كافة الأنشطة خاصة في شهري أبريل وماي لعام 2020 وما صاحبه من انخفاض ناتج الاستهلاك والخدمات، لتتحول الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية أدخلت الاقتصاد في أسوأ ركود له منذ 1929 تميزت بأزمة مزدوجة للطلب والعرض وتراجع للتجارة الخارجية والاحجام للاستثمار الأجنبي، وفي ظل ضبابية الآفاق المستقبلية لأداء الاقتصاد العالمي وعدم اليقين فإن النمو العالمي الذي يعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، تشير أغلب توقعات إلى استمرارية تأثيره بتحديات وعلى رأسها جائحة كورونا سواء على الدول الصناعية أو الناشئة، مما يستلزم على هذه الدول على حد سواء تظافر الجهود لاحتواء ومجابهة آثار اللازمة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي من خلال السياسة النقدية كونه أكثر القنوات تأثيراً بالإضافة للحزم المالية (السياسة المالية)، والاجراءات والسياسات لفاعلي سوق النفط.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تتبلور إشكالية بحثنا والمتمثلة في:

ما هي قنوات تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي وإجراءات المجابهة؟

فرضيات الدراسة: سنطلق في دراستنا هذه من الفرضيات التالية:

✓ يعد سوق النفط أكثر قنوات تأثيراً بجائحة كورونا من القنوات الأخرى.

✓ لعبت السياسة النقدية واجراءات سوق النفط دوراً هاماً لمجابهة انعكاسات الجائحة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي سنتناوله، حيث فرض فيروس كورونا نفسه بقوة على المستوى العالمي بسرعة انتشاره وحدته، إذ شغل بال كل العالم من باحثين وأطباء واقتصاديين وذلك بالنظر إلى الانعكاسات الكبيرة التي خلفها على مختلف أبعاد الأداء الاقتصادي العالمي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال ورقة بحثنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية:

■ تحديد أهم القنوات تأثيراً بالأزمة الصحية العالمية.

■ الوقوف على أهم انعكاسات الجائحة.

■ توضيح أهم الإجراءات المتخذة لمجابهة تداعيات الجائحة سوءاً النقدية أو المالية.

المنهج المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، استعملنا المنهج التحليلي لتشخيص معظم المتغيرات المتأثرة بالجائحة من خلال تسليط الضوء على السوق النفطية، الاستثمار، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة: حسب اطلاعنا هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها:

✓ دراسة (غبولي أحمد وتوايتية الطاهر، 2020): البحث مقدم لمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان: "دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2020-، وهدفت الدراسة إلى تتبع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي وتوقعاتها الصادرة من المنظمات الدولية، وتوصل الباحثان إلى أن آثار الجائحة كانت جد حادة في المدى القصير وعلى المدى المتوسط كل السيناريوهات تثبت استمرارية آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

✓ دراسة (معوشي عيماد، 2021): البحث مقدم لمجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية بعنوان "التداعيات الاقتصادية والمالية

العالمية في ظل انتشار فيروس كورونا المسبب لوباء كوفيد-19، وهدفت الدراسة إلى معرفة التداعيات المالية والاقتصادية على الصعيد العالمي لانتشار فيروس كورونا في ظل عدم اللابقين لانحسار وباء كوفيد -19، وتوصل الباحث إلى أن معظم الأزمة يرجع إلى تبعات إجراءات الاحتواء الأزمة مما زاد من صعوبة تحفيز النشاط ويجعله أمرا غير مرغوب على الأقل بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا.

دراسة (صباغ رفيقة، 2020): البحث مقدم مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية بعنوان " جائحة فيروس كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي"، وهدفت الدراسة إلى تبيان أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وخلصت الباحثة إلى أن تداعيات هذه الأزمة هي الأسوأ كونها شملت المجال المالي والاقتصادي والاجتماعي، والإيجابية الوحيدة من الأزمة كانت البيئة، كما أنه من المؤكد بعد الجائحة سيكون هناك تغير في خريطة النظام الاقتصادي العالمي إلا أن هذه الخريطة لم تتشكل معالمها بعد.

دراسة (بن زكورة العونية، 2020): البحث مقدم مجلة اقتصاد المال والأعمال بعنوان "تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي-قراءة في المؤشرات الاقتصادية-"، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وذلك بهدف تعرف على مدى مساهمة هذا الوباء في احداث أزمة اقتصادية عالمية قد تكون الأصعب في هذا القرن، وقد خلصت الباحثة إلى أن الاقتصاد العالمي شهد تراجع في شتى مجالاته بسبب الاجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الدول وما نجم عنها من حدوث شلل في قطاعات اقتصادية مختلفة.

II- قنوات تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

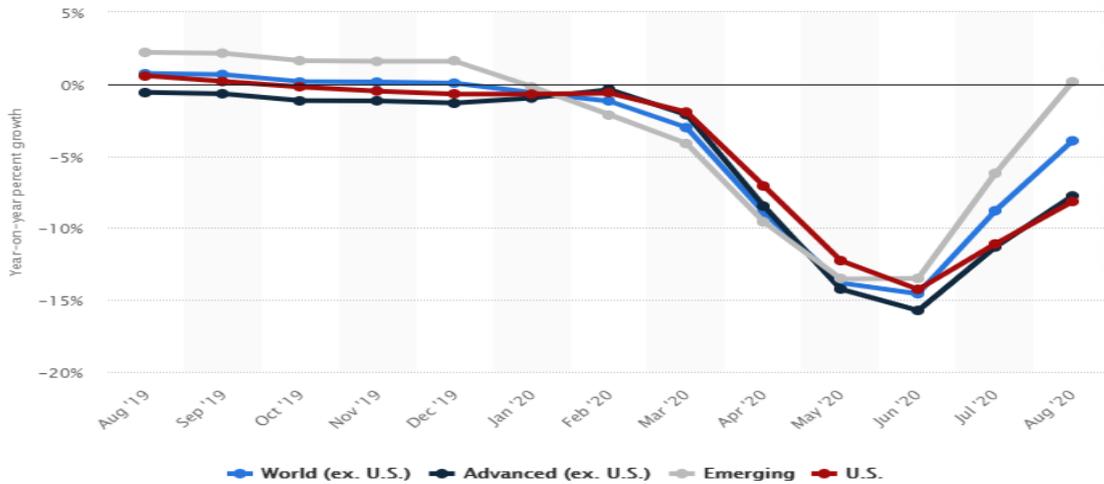
بعد إعلان منظمة الصحة العالمية عن فيروس كورونا كوباء عالمي والعالم يعيش حالة عدم اليقين وتحولت الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية ألفت بظلالها على جميع الدول وعصفت باقتصادياتها بدءا بتأثيرها على المستوى المحلي لتنتقل إلى المستوى العالمي، وسنحاول تحديد قنوات التأثير على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي.

II.1- إعاقة النشاط المحلي:

لقد سبب الإغلاق التام حالة جمود تام للأنشطة الاقتصادية عبر إعاقة الإنتاج والخدمات، ويعد قطاع النقل الجوي الأكثر تضررا بجائحة كورونا نتيجة إغلاق العديد أو جل المطارات؛ حيث وصلت خسائر شركات الطيران العالمية إلى 200 مليار دولار أواخر 2020 كما يتوقع إفلاس بعض الشركات العالمية، يليها قطاع السياحة الذي عاش أسوأ عام له في سنة 2020 أين انخفض الوافدون الدوليون بنسبة 74%، وقدرت خسائر القطاع حوالي 1,3 تريليون دولار أمريكي أي أكثر من 11 ضعف للخسارة المسجلة خلال الأزمة المالية 2008. (UNCTO, 2021)

كما كان القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تأثرت بجائحة كورونا وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل (01): نمو الإنتاج الصناعي في العالم خلال الفترة (أوت 2019-أوت 2020)



Source: (statista, (2020, 10)

من خلال الشكل نلاحظ الانخفاض الحاد الذي مس الإنتاج الصناعي كان في أوج انتشار الفيروس خصوصا في شهر جوان إذ بلغ -14,57%، هذا الانخفاض يرجع للأسباب التالية: (غبولي و توابتية، 2020 صفحة 136)
 ● تعطل الإمدادات المباشرة الذي أعاق الانتاج خاصة وأنه ركز على قلب التصنيع في العالم المتمثلة في شرق آسيا وخصوصا الصين.
 ● صعوبة الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة وارتفاع تكلفة الحصول عليها.
 ● اضطراب الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي.

وتبعاً لسياسة الإغلاق المطبقة من جل الدول وجمود الأنشطة الاقتصادية شهدت ساعات العمل انخفاضا بنسبة 8,8% وهو ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل، وشهدت البطالة العالمية زيادة بمقدار 33 مليون لتصل إلى 220 مليون في سنة 2020، أي ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1,1% ليصل إلى 6,5%، هذه الزيادة أكبر بكثير من تلك التي كانت في الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا ما أثر على دخل العمالة العالمي حيث تشير التقديرات إلى انخفاضه بنسبة 8,3% أي ما يعادل 3,7 تريليون دولار وهذا ما يقابل 4,4% من الناتج العالمي لسنة 2019. (ILO, 2021)

وأمام هذا الوضع كانت تشير التقديرات في أكتوبر 2020 إلى وقوع ما بين 88 و 115 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في الفقر المدقع في سنة 2020، لكن انطلاقاً من التوقعات الواردة في تقرير جانفي 2021 فالبنك الدولي يتوقع ارتفاع عدد الفقراء بسبب كورونا إلى 119 و 124 مليون.

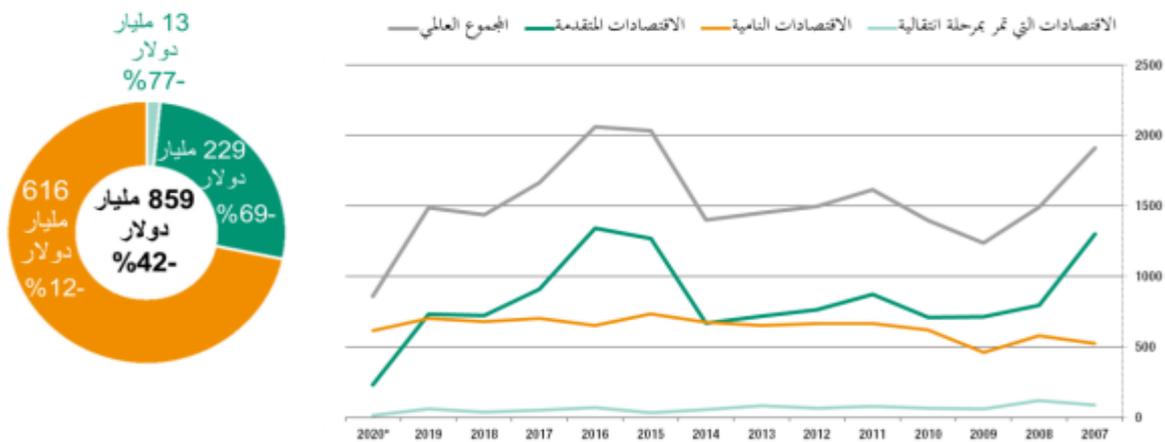
II.2- ارتفاع تكاليف التصدي والإحتواء:

إن محاولة الحد من انتشار الفيروس زادت من تكاليف التصدي والإحتواء من أجل دعم الإجراءات الاحترازية لقطاع الصحة، حيث قدم صندوق الطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية حوالي 8,9 مليون دولار للتأهب والاستجابة لكورونا في جميع أنحاء العالم في بداية تفشي الوباء، كما أنه بحلول 05 فيفري 2021 التزمت أكثر من 660 ألف شركة ومؤسسة وأفراد من أكثر من 190 دولة بتقديم أكثر من 242 مليون دولار أمريكي لتمويل صندوق الاستجابة التضامنية لفيروس كورونا لدعم العمل المنقذ للحياة الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية وشركائها. (Organization, 2021,P.10)

II.3- الثقة واليقين:

إن ضبابية الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي زادت مع حدة انتشار الأزمة مما أدى إلى الإحجام عن الاستثمار حيث أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفض بنسبة 42% ليلعب 859 مليار دولار بعدما كان 1,5 تريليون دولار في سنة 2009، كما أنه انخفض بأكثر من 30% مقارنة عما كان عليه في الأزمة المالية العالمية 2008، وكان الانخفاض الأكبر في الدول المتقدمة إذ انخفض بحوالي 69% ليصل إلى 229 مليار دولار، في حين انخفض في الدول النامية بحوالي 12% ليصل إلى 616 مليار دولار. (UNCTAD, 2021, P.1) وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي وحسب المجموعات الدولية



Source: (UNCTAD. 2021,P.1)

II.4- النمو الاقتصادي:

تباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة لأخرى سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصاديات الدول فرادى بناء على المستجدات، فبعد أن بلغ نمو الاقتصاد العالمي عام 2019 معدل 2,9% أشارت التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى انكماش بنسبة 3,3% في عام 2020، ومع زيادة حدة الفيروس وتأثيراته على العرض والطلب العالميين قام بتعديل توقعاته في جوان 2020 ليتوقع انكماش النمو بحوالي 4,9%، وقد خفض الصندوق توقعاته بخصوص معدل نمو الاقتصاد العالمي في سنة 2021 إلى 3,4%، (Fund, 2020,p.7) وفي تقريره الصادر في جانفي 2021 أوضح صندوق النقد الدولي أن معدل النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2020 كان -3,5% ويتوقع أن يصل إلى 5,5% في سنة 2021، (Fund, World Economic Outlook Updated, 2021,p.4) ذات السياق توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2,5% عام 2020 مقارنة بمعدل 2,4% عام 2019 وذلك قبل انتشار فيروس كورونا، ليعود في شهر جوان ويعدل توقعاته في ظل الانتشار الرهيب للفيروس ويتوقع حدوث انكماش في حدود 5,2%، فيما بلغت توقعات البنك الدولي بالنسبة لسنة 2021 حوالي 4,2%، (Bank, 2020,p.4) ومع بداية سنة 2021 قام بتقديم تقرير جديد أوضح فيه أن الاقتصاد العالمي شهد في سنة 2020 انكماشاً بحوالي 4,3% لكنه يتوقع التحسن في سنة 2021 وبلوغ معدل نمو يقارب 4% (Global Economic Prospects, 2021, p.4) أما من جانب توقعات الأمم المتحدة في تقرير آفاق النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 سيبلغ نمو الاقتصاد العالمي 2,7% عام 2021 مقارنة بـ 2,3% لعام 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو المحققة في سنة 2020 تعود بالدرجة الأولى إلى التراجع الحاد في أداء اقتصاديات الدول الصناعية ومن بعدها تراجع أداء اقتصاديات الدول النامية والناشئة، وتجدر الإشارة أن تراجع معدل نمو الاقتصادي أكثر حدة في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث تراجع معدل النمو بما خلال عام 2020 بنحو 6.3 نقطة مئوية في ظل انكماش اقتصادياتها بنسبة 4.7% في حين أن الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة فقدت نحو 5.8 نقطة مئوية وبلغ تراجع في ناتجها المحلي نحو 2.2% عام 2020، (العربي، 2021، صفحة 24)، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض الشكل التالي:

الشكل (03): توقعات النمو الاقتصادي العالمي



Source: (Fund, World Economic Outlook Updated, 2021)

II.5- أسعار النفط العالمية:

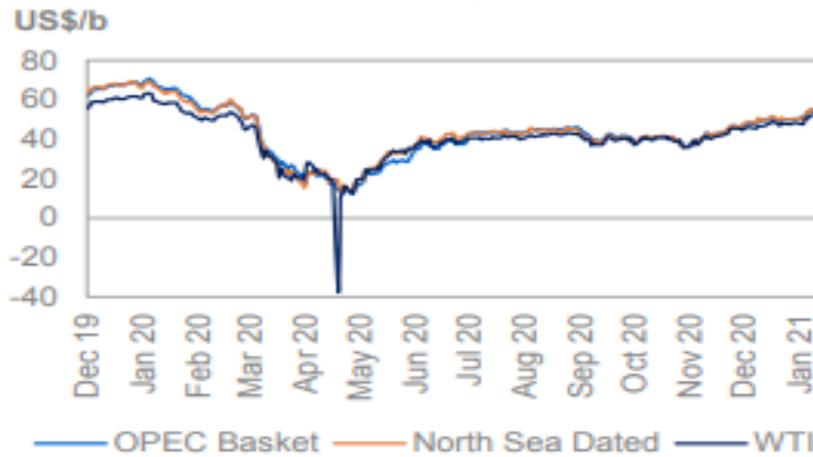
لم تسلم السوق النفطية من تأثيرات فيروس كورونا بل كانت أكثر القنوات تأثراً، حيث أشارت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها المتعلق بتحليل التطورات الحالية في أسواق الطاقة في عام 2020 والتوقعات المحتملة إلى أن البيانات اليومية التي تم جمعها في 30 دولة حتى 14 أبريل 2020 والتي تمثل أكثر من ثلثي الطلب العالمي على الطاقة تشير إلى أن انخفاض الطلب يعتمد على مدة ونوعية الإغلاق التي تتبعها الدول لمنع انتشار الفيروس، حيث أظهر تحليل هذه البيانات أن الدول في حال الإغلاق الكامل تشهد انخفاض متوسط الطلب على الطاقة بنسبة 25% أسبوعياً، وعلى العموم تشير الإحصائيات الأولية إلى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 6%، أما فيما يخص الطلب النفطي العالمي فالإحصائيات تشير إلى انخفاض

قياسي في الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بنحو 9,75 مليون برميل/يوم مقارنة مع عام 2019 مسجلا 90,01 مليون برميل/يوم، حيث انخفض طلب مجموعة الدول الصناعية بنحو 5,53 مليون برميل/يوم ليصل 42,16 مليون برميل/يوم كما انخفض طلب الدول النامية والمتحولة بنحو 4,21 مليون برميل/يوم ليصل إلى 47,86 مليون برميل/يوم. (OPEC, 2021,P.74)

أما فيما يتعلق بالعرض النفطي فالاحصائيات الأولية تشير التوقعات إلى انخفاض الامدادات النفطية العالمية خلال عام 2020 على خلفية اتفاق أوبك+ (الذي سيتم التطرق إليه لاحقا) وحسب الإحصائيات الأولية فإن الامدادات النفطية العالمية شهدت انخفاضا كبيرا بمقدار 6,31 مليون برميل/يوم مقارنة بسنة 2019 ليلعب حوالي 93,47 مليون برميل/يوم، (OPEC, 2021, P.74) وكذا من المتوقع أن تأتي تخفيضات إضافية من دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فمثلا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يشير التقرير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن "توقعات الطاقة على المدى القصير" إلى تراجع الإنتاج خلال عام 2020 بحوالي 540 ألف برميل/يوم مقارنة بعام 2019 ليسجل 11,69 مليون برميل/يوم ويعقبه تراجع بنحو 790 ألف برميل/يوم خلال عام 2021. (اللبترول، (13 ماي 2020، صفحة 02)

وكتيجة لتراجع الامدادات النفطية والطلب العالمي الذي سيؤثر على أسعار النفط فكان من الطبيعي أن تشهد أسعار النفط تماويا لم يشهده التاريخ من قبل مثلما يظهره الشكل التالي:

الشكل (04): تطور أسعار أهم أنواع النفوط خلال الفترة (ديسمبر 2019 – جانفي 2021)



Source: (OPEC, 2021,P.1)

فبالنسبة لسلة خامات أوبك فقد شهدت عدة تطورات نوضحها في النقاط التالية: (اللبترول، تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، 2020، الصفحات 07-08)

- انخفاض المتوسط الشهري في شهر مارس إلى 33,92 دولار للبرميل وذلك بانخفاض نسبته حوالي 38,9% مقارنة مع شهر فيفري، وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية 2008. (55,5 دولار إلى 33,9 دولار)؛

- انخفاض المتوسط الشهري في شهر أفريل بنسبة 47,9% مقارنة مع شهر مارس ليصل إلى 17,7 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى شهري له منذ شهر ديسمبر 2002 وبقى يوم 22 أفريل 2020 أسوأ يوم حيث شهد أدنى مستوى له على الإطلاق بواقع 12,22 دولار فقط.

تجدد الإشارة إلى أن إجمالي الانخفاض في المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2020 بلغ 73,4% وهو انخفاض كبير جدا.

من جهة أخرى لم يسلم كل من خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي من الانهيار، حيث في شهر أفريل تراجعت أسعار النفط الأمريكي إلى مادون الصفر للمرة الأولى في التاريخ، إذ سبق تاريخ 20 أفريل 2020 محفوزا في التاريخ لوقت طويل كاثنين أسود جديد في تاريخ الانهيارات، إذ بلغت الأسعار -37,63 دولار وهو أن حامل العقود يدفع للمستهلك مقابل تصريف بضاعته النفطية، بينما يعد تاريخ 28 أفريل 2020 أسوأ تاريخ بالنسبة لخام برنت حيث انخفضت الأسعار إلى 20,46 دولار وهو أدنى مستوى منذ عام 2002.

6.II - قناة سعر الفائدة وسعر الصرف:

على أعقاب انتشار فيروس كورونا غلبت التوجهات التوسعية على السياسة النقدية مما ساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، وكذا إضفاء نوع من الاستقرار النسبي للأسواق المالية للدول النامية والناشئة، وبالرغم من هذه الإيجابية إلا أنه عمل على زيادة حجم المديونية العالمية (القطاع العائلي والشركات) وزاد من الهشاشة المالية لبعض الاقتصاديات، حيث شهدت المديونية العالمية ارتفاعاً غير مسبوق منذ مارس 2002 أين شهدت نمواً كبيراً لمستويات الاقتراض الداخلي والخارجي أين ارتفعت بنحو 2,1 تريليون دولار، وهو ما يمثل أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في حجم الدين العام للفترة 2017-2019، حيث تشير البيانات إلى بلوغ المديونية العالمية كنسبة إلى الناتج حوالي 342% عام 2020 بعدما كانت 322% عام 2019، وتجدد الإشارة إلى تصاعد المديونية العالمية من أهم مخاطر الاقتصاد العالمي خاصة نتيجة تراكم الديون العالمية للقطاع غير المالي (الأسر والشركات) مما يهدد بتزايد المخاطر ويؤثر سلباً على قدرة هذا القطاع على سداد ديونها في حالة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أو تعمق موجات الركود الاقتصادي مما سيؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الأصول واضطرابات في الأسواق المالية خاصة الأسواق الناشئة. (العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020، الصفحت 05-07)

7.II - التجارة الدولية:

أثرت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كورونا بشكل كبير على التجارة العالمية خلال سنة 2020 حيث انخفضت بحوالي 9%، إذ انخفضت تجارة السلع المنظورة بحوالي 6% بينما انخفضت تجارة السلع غير المنظورة بحوالي 16,5%، وتجدد الإشارة إلى أن التأثير على التجارة الدولية كان كبيراً خلال النصف الأول من السنة وذلك بواقع 15% (UNCTAD, Global Trade Update, 2021 P.2) وهو ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل (05): واقع التجارة الدولية خلال جائحة كورونا



Source : (UNCTAD, Global Trade Update, 2021,P.2)

تجدد الإشارة إلى أن هذا الانخفاض كان كنتيجة حتمية لتأثر قطاع النقل، فباعتبار أن 35% من التجارة العالمية تتم جواً فإن انخيار الرحلات الجوية أثر على قيمة التجارة الدولية إذ كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي عن تقلص قيمة الشحن الجوي الدولي بنسبة 43,7% في مارس 2020 مقارنة مع العام السابق، (WTO, 2020 PP.7-8) وتفاوتت حجم الضرر في التجارة من دولة لأخرى وتشير الإحصائيات أن الدول الأكثر تضرراً هي الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أكثر الدول تضرراً في العالم بنحو 15,6 مليار دولار تليه الولايات المتحدة الأمريكية بـ 5,8 مليار دولار ثم اليابان بـ 5,2 مليار دولار ورابعاً كوريا الجنوبية بـ 3,8 مليار دولار ومقاطعة تايوان الصينية بـ 2,6 مليار دولار وأخيراً الفيتنام بـ 2,3 مليار دولار. وتجدد الإشارة إلى أن أهم البضائع التي تغيرت تجارتها نجد:

II-7-1- المنتجات الطبية:

الأشهر الأولى من سنة 2020 أين كان فيروس كورونا منحصر في الصين شهدت تجارة المنتجات النفطية انتعاشا كبيرا، حيث ذكرت صحيفة واشنطن بوست أن صادرات الولايات المتحدة من المعدات الطبية والأقنعة الواقية إلى الصين خلال الشهرين الأولين من السنة عرفت ارتفاعا بأكثر من 1000% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019 وذلك بارتفاعها من 1,4 مليون دولار إلى حوالي 17,6 مليون دولار، (Skunews، 2020) وبعد تمكن الصين من احتواء الفيروس اتجهت إلى تصدير المنتجات الطبية إذ بلغ إجمالي صادراتها في شهر مارس حوالي 1,33 مليار دولار، (العين، 2020) لكن مع اتساع دائرة انتشار الفيروس تحولت المنتجات اللازمة لمكافحة فجأة لمخزون استراتيجي مهم يجب حمايته، فاتجهت معظم الدول إلى تقييد تجارة هذه المنتجات كمنع تصديرها، اللجوء إلى رفع التعريفات الجمركية، ومن جهة أخرى كانت هناك منافسة غير شرعية على شراء هذه المنتجات من آسيا بشكل عام والصين بشكل خاص إذ حدثت مزايدات في أسعار هذه المنتجات بشكل رهيب.

II-7-2- السلع الغذائية:

تأثرت تجارة هذه السلع بفيروس كورونا، فمن جهة زاد الطلب العالمي على الغذاء، ومن جهة أخرى اتخذت مجموعة من الدول قرار تخزين هذه السلع ضمن خطة رفع المخزون الاستراتيجي وكذا وقف التصدير مؤقتا على رأسها روسيا التي تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم، وهو مادفع بمنظمة التجارة العالمية إلى إصدار تحذير لدول العالم من مخاطر أزمة غذائية مرتقبة.

II-8- قناة الأسواق المالية:

إن إجراءات الحجر الصحي وتوقف العديد من القطاعات أدى إلى انخفاض الطلب العالمي نتيجة ارتباطها خاصة الصناعة السياحة والنقل بالطلب النفطي الذي شهد أسعار منخفضة، وعلى ضوء إعلان صندوق النقد الدولي دخول الاقتصاد ركود كبير وتراجع في النمو ترجمت تداعياته بانخفاض حاد وقياسي في الأسواق المالية العالمية بالرغم من التفاوت في درجات التأثير من دولة لأخرى، وقد سجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسية أكبر انخفاض لها منذ سنة 1987، وباعتبار أوروبا تمثل بؤرة ثانية للجائحة فقد سجلت أسواقها هزات عنيفة، وتعد إيطاليا أكثر البلدان الأوروبية تضررا إذ فقدت أكثر من 11% من قيمتها وذلك حسب مؤشر FTSE MIB40 الذي يمثل المؤشر القياسي لسوق الأسهم الخاصة إذ شهد انخفاضا بنسبة 16,92%، تليها السوق المالية الإسبانية بنسبة 13,6% وذلك نتيجة تراجع الانتاج وخسارة قطاع السياحة حوالي 124 مليار يورو مما أدى إلى تسجيل بورصة مدريد وبالضبط مؤشر IBEX35 أكبر انخيار تاريخي له أين خسر منذ بداية سنة 2020 حوالي 33,07% من قيمته.

ثم تأتي بقية الأسواق الأوروبية الأخرى والمتمثلة في بورصة ألمانيا، لندن، باريس، هولندا، ويمكن توضيح انخفاض عائد مؤشرات البورصة لبعض الدول الأوروبية إلى غاية 24 أبريل 2020 من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01): انخفاض عائد مؤشرات البورصة لمجموعة من الأسواق المالية الأوروبية

المؤشر	FTSE MIB40	IBEX35	CAC40	DAX30	FTSE 100	AEX25
البلد	إيطاليا	إسبانيا	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا	هولندا
نسبة الانخفاض	16,92	14,06	12,28	12,24	10,87	10,75

المصدر: (غربي و بدروني، 2020، صفحة 13)

من جهة أخرى انخفضت أسعار الأسهم في بورصة طوكيو بأكثر من 5% مما أدى إلى فقدان الملايير من الدولارات الأمريكية. وعلى العموم فإن مؤشرات أسواق الأسهم شهدت هبوطا تاريخيا لم يحدث من قبل في شهر واحد وذلك بنسبة 32%. (غربي و وآخرون، دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية- بورصة القاهرة، 2020، صفحة 459)

III - حزم الإجراءات المتخذة لمواجهة انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

في وقت يشهد العالم أسوأ أزمة اقتصادية تعززها المؤشرات الرئيسية للركود والمتمثلة في الارتفاع السريع في العجز المالي، زيادة البطالة، انخفاض معدل الاستيراد والتصدير، انخفاض عائد الأعمال والاستثمار، انخفاض صنع المنتجات التي تعتمد على المواد الخام وأخيرا فقدان الثقة، تم اتخاذ العديد من حزم وبرامج الانقاذ والدعم والتي نذكر منها:

III.1- إجراءات المتعلقة بسوق النفط العالمي:

كون سوق النفط يعد أكثر القنوات تأثراً من الجائحة، وفي ظل تهاوي الأسعار كان لازماً على الفاعلين في السوق النفطية التدخل بإجراءات تحد من هذا الانهيار، ومن هذه التدخلات نذكر:

III.1-1- إجراءات منظمة الأوبك:

بالنظر إلى مهمتها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على توازن السوق فقد بادرت إلى التدخل عديد الإجراءات، إذ بعد محاولة فاشلة في تخفيض الإنتاج في شهر مارس نتيجة وجود خلافات بين المنظمة وروسيا نجحت أخيراً في التوصل إلى اتفاق بشأن تخفيض الإنتاج خلال الاجتماع الوزاري الاستثنائي العاشر لمنظمة الأوبك وغير الأعضاء الذي عقد يوم الأحد 12 أبريل 2020، حيث تم التأكيد خلاله على التزام الدول المنتجة المشاركة على ضمان استقرار السوق وكفاءة إمدادات اقتصادية وأمنة للمستهلكين مع الحفاظ على المصالح المشتركة للدول المنتجة، ومن النقاط التي وافقت عليها الدول المشاركة هي: (OPEC, The 10th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes. Retrieved from , 2020)

✓ التأكيد على إطار العمل الخاص بإعلان التعاون بينهم الموقع في 10 ديسمبر 2016 والذي تم اعتماده في الاجتماعات اللاحقة وكذلك ميثاق التعاون الموقع في 2 جويلية 2019؛

✓ دعوة جميع الدول المنتجة الكبرى للنفط الخام إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في أسعار النفط العالمية؛

✓ الاتفاق على خفض الإنتاج لمدة 24 شهر وذلك بداية من 1 ماي 2020 إلى غاية نهاية أبريل 2022، علماً أن التخفيض يكون على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: مدتها شهرين من 1 ماي 2020 إلى غاية 30 جوان 2020 وهنا يكون التخفيض بمقدار 9,7 مليون برميل/يوم؛

- المرحلة الثانية: مدتها ستة أشهر من 1 جويلية 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 وهنا سيكون التخفيض بمقدار 7,7 مليون برميل/يوم؛

- المرحلة الثالثة: مدتها ستة عشر شهر من 1 جانفي 2021 إلى غاية 30 أبريل 2022 وهنا سيكون التخفيض قدره 5,8 مليون برميل/يوم.

وماتجدد الإشارة إليه أن الأساس المرجعي لتطبيق الاتفاق بتخفيض الإنتاج هو إنتاج شهر أكتوبر 2018 ماعدا دولتين هما السعودية وروسيا اللتان يكون الأساس المرجعي هو 11 مليون برميل/يوم.

بالإضافة إلى أنه تم الاتفاق على إمكانية تمديد القرار خلال شهر ديسمبر 2021 وذلك حسب الظروف التي تشهدها السوق النفطية العالمية.

✓ التأكيد على دور اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة اتفاق خفض الانتاج، في مراجعة أحوال أسواق النفط، مستويات الإنتاج بالإضافة إلى مستوى الالتزام بإعلان التعاون وهذا كله بمساعدة كل من اللجنة الفنية المشتركة والأمانة العامة للأوبك؛

✓ الاجتماع في 10 جوان 2020 لتحديد الإجراءات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية. لكن وبتاريخ 06

جوان 2020 عقد الاجتماع الوزاري الاستثنائي الحادي عشر لمنظمة الأوبك وغير الأعضاء وتم خلاله الاتفاق على: (OPEC, The 11th

OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes. Retrieved from , 2020)

- تمديد المرحلة الأولى من تخفيضات الانتاج البالغة 9,7 مليون برميل/ يوم لمدة شهر واحد إضافي لتنتهي في 31 جويلية 2020؛

- الدول التي لم تتمكن من الوصول إلى الالتزام التام (100%) بالاتفاق خلال شهري ماي وجوان 2020 سيتعين عليها التعويض عن طريق خفض الانتاج المتفق عليه خلال الشهور الثلاثة التالية (جويلية، أوت وسبتمبر).

وفي يوم الخميس 03 ديسمبر 2020 تم عقد الاجتماع الوزاري الثاني عشر لمنظمة الأوبك وغير الأعضاء وتم الاتفاق فيه على تعديل الانتاج بشكل طوعي

بمقدار 0,5 مليون برميل/ يوم وذلك من 7,7 مليون برميل/ يوم إلى 7,2 مليون برميل/يوم. (OPEC, The 12th OPEC and non-OPEC

Ministerial Meeting concludes. Retrieved from, 2020)

III.1-2- إجراءات مجموعة العشرين:

اجتمع وزراء الطاقة في مجموعة العشرين يوم 10 أبريل 2020 حيث تم الالتزام باتخاذ جميع التدابير اللازمة والفورية لضمان استقرار سوق الطاقة، على الرغم من عدم ذكر هذه الإجراءات بصراحة، وفي يومي 27 و28 سبتمبر 2020 عقد اجتماع جديد تم فيه التأكيد على أهمية حزم لتحفيز لتعزيز الأنشطة الاقتصادية وضرورة الالتزام بضمان استمرار قطاع الطاقة في تقديم مساهمة كاملة وفعالة للتغلب على جائحة كورونا.

III.1-3- إجراءات المنظمة الإفريقية لمنتجي النفط:

التزمت الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية لمنتجي البترول غير الأعضاء في أوبك+ بالمساهمة في الجهود العالمية لتحقيق الاستقرار في سوق النفط من خلال إجراء تعديلات على إنتاجها اليومية.

وقد كان لبدء تنفيذ قرار أوبك+ القاضي بتخفيض الإنتاج وكذا الإجراءات السابقة الذكر الأثر على أسعار النفط إذ بدأت تعرف بعض الانتعاش في شهر ماي، وعلى العموم يمكن إرجاع هذا الارتفاع لسببين رئيسيين هما: (للبنترول، إحاطة يومية عن مؤشرات السوق النفطية العالمية 30 ماي 2020، 2020)

✓ تراجع مخاوف المستثمرين بشأن تخمة المعروض النفطي وذلك بدعم من:

- بدء تطبيق الاتفاق التاريخي لخفض قياسي للإنتاج بين دول أوبك+ وبعض منتجي النفط من خارجها منذ مطلع شهر ماي 2020 مع وجود مؤشرات على ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق؛

- إعلان كل من السعودية والكويت والإمارات في 12 ماي 2020 عن تخفيض انتاجهم بشكل إضافي طوعي يبلغ مليون برميل/يوم و80 ألف برميل/يوم و100 ألف برميل/يوم على التوالي وذلك في شهر جوان 2020، مع الإعلان عن وقف الانتاج من حقل الخفجي المشترك بين السعودية والكويت في شهر جوان؛

- الانخفاض المستمر في إنتاج النفط الخام الأمريكي ليصل إلى أدنى مستوياته منذ أكتوبر 2018؛

- إعلان الترويج عن خفض إنتاجها النفطي إلى غاية نهاية 2020.

✓ زيادة الأمل لدى المستثمرين بشأن تعافي الطلب على النفط بدعم من بدء استئناف النشاط الاقتصادي في المزيد من الدول مع تخفيف القيود وتدابير العزل المفروضة لاحتواء انتشار فيروس كورونا وذلك رغم استمرار وجود بعض المخاوف بشأن وتيرة هذا التعافي خاصة في حال حدوث موجة ثانية من الإصابات في تلك الدول.

III.2- حزم الإجراءات المتعلقة بالنمو الاقتصادي:

لم تقف المنظمات الدولية والحكومات مكتوفة الأيدي أمام الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي وحاولت التقليل قدر المستطاع من آثار الأزمة، إذ قامت بإعلان حزم تحفيزية كبيرة جداً، فعلى مستوى المنظمات الدولية أعلن صندوق النقد الدولي حزمة مالية لدوله الأعضاء قدرها تريليون دولار منها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة، ومن جهته البنك الدولي أعلن في 17 مارس 2020 عن تقديم حزمة تمويلية لدوله الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار، وفي 2 أبريل 2020 وافق المجلس التنفيذي للبنك على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1,9 مليار دولار وأبدى استعداداً لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة، ومن جهته أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص تسهيل ائتماني بقيمة 730 مليون دولار ويقدم هذا التمويل في عدة أشكال كمنح، كموارد ميسرة، تمويل تجاري وإقراض للقطاع الخاص وغيرها، أما مجموعة العشرين فقد أعلنت في شهر مارس عن ضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي للحد من آثار الجائحة.

أما بالنسبة للحكومات فقد أعلنت الولايات المتحدة عن أكبر حزمة تحفيز في تاريخها لصالح دعم الأفراد وقطاع الأعمال لمواجهة التباطؤ الاقتصادي وذلك بقيمة 2,3 تريليون دولار، أما فرنسا فأعلنت عن 45 مليار يورو كحزمة تحفيز، كما أعلنت ألمانيا عن حزمة انفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو و50 مليار يورو لدعم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (طلحة، 2020، الصفحات 15-18)

III.3- حزم الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية:

باعتبار السياسة النقدية خط أول لاستجابة لتبعات الجائحة فقد شملت الاجراءات عدة تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وتأجيل مدفوعات أقساط القروض على غرار الولايات المتحدة التي شهدت في الربع الأول من عام 2020 تخفيض لسعر الفائدة للحيلولة دون تأثر الاقتصاد الأمريكي لتداعيات الجائحة بالإضافة إلى زيادة حجم الأوراق المالية الحكومية في إطار برنامج التيسير الكمي بما لا يقل عن 200 مليار دولار في 16 مارس 2020، كما قررت لجنة السياسة النقدية الحفاظ على النطاق المستهدف فائدة الأموال لتحقيق أهداف التوظيف والحد من الضغوط التضخمية ووصوله إلى التضخم المتمثل في بلوغ نسبة 2%.

أما البنك المركزي الأوروبي فقد عمل على الإبقاء على سعر فائدة عمليات إعادة التمويل الرئيسية وأسعار الفائدة على الاقراض الهامشي وتسهيلات الإيداع علما أن البنك قرر في شهر يونيو من عام 2020 زيادة حجم برنامج التيسير المي بمقدار 600 مليار يورو ليصل إلى 1350 مليار يورو دعما للقطاع الحقيقي خاصة للأسر والشركات، كما تقرر العمل ببرنامج شراء الأصول حتى شهر يونيو عام 2021، أما بريطانيا فقد قررت الإبقاء على سعر الفائدة عند المستوى 0,1% للوصول إلى التضخم المستهدف في حدود 2% بالإضافة إلى الاستمرار في برنامج التيسير الكمي البالغة 200 مليار دنه استرليني مخصصة لشراء السندات الحكومية وسندات الشركات غير المالية.

أما البنك المركزي الياباني فقد قرر في اجماعه المنعقد في شهر يوليو من سنة 2020 مواصلة السياسة النقدية التيسيرية الكمية بعيدا عن المسارات التقليدية للسياسة النقدية على ضوء استقرار معدل التضخم بالإضافة إلى اتخاذ جملة من التدابير لدعم التعافي الاقتصادي لشراء السندات الحكومية دون سقف أقصى وتعزيز استثمارات البنك في الصناديق المتداولة والعقارية

استنادا لجملة الإجراءات والتطورات الاقتصادية المشار إليها سابقا في اتجاهات السياسة النقدية لأكبر الدول فقد شهدت قيمة الدولار ارتفاعا كبيرا مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال شهر مارس 2020 ثم اتجهت قيمته نحو التراجع في أعقاب شهري يونيو ويوليو نتيجة انتعاش أو التفاوض بالتعافي الاقتصادي العالمي خاصة الصين وكذا بقاء العائدات على اسنادات الأمريكية عند أدنى مستوياتها. (العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2020، الصفحات 05-06)

إن كل هذه المؤشرات تشكل ضغوطات هائلة على الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومحاوله معافاة الاقتصاد العالمي من الركود الناجم عن تفشي فيروس كورونا، لكن تبقى هناك مجموعة السيناريوهات المستقبلية تتمثل في:

☞ شكل حرف V: ينطوي على انخفاض حاد وانتعاش سريع بعد ذلك.

☞ شكل حرف U: وهنا تتعرض فيه العمالة والناتج والمناطق الصناعية الكبرى لأكبر تأثير يليه ارتفاع قياسي بعد ذلك.

☞ شكل حرف W: يكون هذا الشكل عندما يشهد الاقتصاد انخفاضا لمرتين قبل أن يتعافى (هنا ظهور موجة جديدة من الفيروس تكون أشد من سابقتها).

☞ شكل حرف L: يشير إلى أن الاقتصاد يفشل في التعافي.

إن حزم الاجراءات المتخذة من أجل تعافي الاقتصاد ومواجهة تداعيات جائحة كورونا اتخذت في ظل توقعات تشير إلى أن يسجل الاقتصاد العالمي انتعاشا في النصف الثاني من سنة 2020 في حال عدم ظهور موجة ثانية ليظهر انتعاشا كاملا في شكل حرف V كأفضل سيناريو في ظل الظروف السائدة رغم أن هذا السيناريو يخلف عجزا في الدخل وعبئا ثقيلًا من الديون لكن مع توقع معدل نمو يتجاوز 5% في 2021، ومع ظهور الموجة الثالثة والرابعة للفيروس فإن الاقتصاد والمؤشرات الواقعية تشير إلى أن شكل التعافي للاقتصاد يقارب الشكل U نظرا لتباطؤ التعافي إلى غاية نهاية 2022.

IV- الخلاصة

عرف الاقتصاد العالمي منزلقا خطيرا في أواخر عام 2019 إثر تعرضه لأزمة صحية ألفت بضلالها على الأداء الاقتصادي العالمي خلال سنة 2020، أين عرف النمو تباطؤا وتقلص للتجارة العالمية وتراجع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية، وعبئا ثقيلًا من الديون المتراكمة واستمرار فقدان الوظائف، ووسط هذا الركود العميق وجائحة لاتزال بلا كايح أثرت أبعادها على جل محددات الأداء الاقتصادي.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة لأهم قنوات التأثير وحزم الإجراءات استخلصت الدراسة النتائج التالية:

كان للأزمة الصحية تأثير على المستوى المحلي والعالمي وفق قنوات متعددة ومتفاوتة التأثير على رأسها سوق النفط وسلاسل التوريد (التجارة الخارجية).

تراجع النمو الاقتصادي العالمي وبلغه -3,5% ويعود هذا الانكماش والتراجع بالدرجة الأولى لتراجع النمو في الدول المتقدمة وذلك بتحقيقها حوالي -4,9%، في حين بلغ الانكماش في الدول النامية حوالي 2,4%.

كانت الأسواق النفطية أكبر قناة تأثرت بالأزمة الصحية إذ شهد الطلب العالمي تراجعاً قياسياً بحوالي 9,75 مليون برميل/ يوم ليلعب 90,01 مليون برميل/ يوم من جهة وتراجع العرض العالمي بشكل كبير ووصله إلى 93,47 مليون برميل/ يوم من جهة أخرى وهو ما جعل أسعار النفط العالمية تشهد انخياراً لم يسبق له مثيل مثلما حدث مع تكساس الذي وصل إلى مادون الصفر، هذا التراجع في هذه السوق كان له تأثير على محددات الأداء الاقتصادي الأخرى خاصة النمو.

في ظل تبني قرار غلق الحدود من قبل الدول شهدت تجارة السلع والخدمات تراجعاً، فبالنسبة للخدمات شهدت خدمتي السياحة والنقل شللاً تاماً، أما جانب السلع فكانت المنتجات الطبية، المواد الغذائية والنفط أكثر السلع تأثراً.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للجائحة خلفت هذه الأخيرة آثاراً اجتماعية كبيرة تمثلت بصفة أساسية في التشغيل، حيث حسب منظمة العمل الدولية فالأزمة هددت 500 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم.

بالرغم من علمانية الاقتصاد العالمي إلا أن تأثر التجارة الخارجية وأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي دليل على ضعف التنسيق الدولي بين الدول. بغية الحد من آثار فيروس كورونا على مختلف المتغيرات الاقتصادية تم تبني العديد من التدخلات بتدابير نقدية كخط أول وحزم مالية لمواجهة التباطؤ الاقتصادي سواء من طرف المنظمات الدولية أو الحكومات أو حتى بنوكهم المركزية، بالإضافة لإجراءات وتدابير لفاعلي سوق النفط.

التوصيات: إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

العمل على عزل السوق النفطية عن الأزمات والصدمات المختلفة خاصة غير الاقتصادية منها، والعمل على إعادة التوازن للسوق النفطي في إطار المسؤولية الجماعية لجميع الأطراف الفاعلة وعدم حصرها فقط في الأوبك.

العمل على ضرورة الالتزام التام لإجراءات احتواء تداعيات الأزمة على سوق النفط للحد من تأثيراته على القنوات الأخرى كونه أكبر القنوات تأثراً وتأثيراً.

العمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خاصة للدول المتقدمة الأكثر تضرراً من الجائحة وذلك من خلال تبني حزمة إجراءات تخص الجانب المالي وتفعيلها بالموازاة مع الجانب النقدي.

العمل على إعادة الاستقرار للأسواق المالية والرفع من مؤشراتها من خلال الرفع من معنويات المستثمرين بإعادة الثقة لهم.

إعادة النظر في الشق الاجتماعي والنهوض بنظم الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الطبقات الفقيرة وذلك في إطار العدالة الاجتماعية.

زيادة التنسيق والتعاون المشترك بين الدول وتبادل الآراء والخبرات في التعامل مع الأزمات المفاجئة خاصة في المجال النقدي.

الأخذ بعين الاعتبار أن تكون الإجراءات المتخذة من طرف الدول في مجال التجارة الدولية للحد من تداعيات الجائحة مؤقتة ولا تتخذ في إطار حمائي والعمل على الإسراع إلى إعادة اوضاع التجارة الدولية إلى سابق عهدها من خلال تقليص الإجراءات والحواجز التي وضعت في أوج الأزمة.

ضرورة تبني الشفافية في كيفية تنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التجارة الدولية، والتقيد بالإلتزامات والإلتزامات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية والابتعاد عن الحروقات التي صاحبت الجائحة، مع تطبيق الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية بشكل أكبر من أجل تيسير حركة السلع والخدمات

- الإحالات والمراجع :

- 1- World Bank. (2020). *Global Economic Prospects*. Washington.
- 2- World Bank. (2021). *Global Economic Prospects*. Washington.
- 3- International Monetary Fund. (2020). *World Economic Outlook Update*. Washington.

- 4- International Monetary Fund. (2021). *World Economic Outlook Updated*. Washington.
 - 5- ILO. (2021). *ILO Monitor : COVID-19 and the world of work..* Genève.
 - 6- OPEC. (2021). *OPEC Monthly Oil Market Report*. Veinna.
 - 7- OPEC. (2020, 04 12). *The 10th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes*. Retrieved from . OnLine: https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5891.htm
 - 8- OPEC .(2020 ,06 03) .*The 11th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes*. Retrieved from .OnLine: https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/5966.htm
 - 9- OPEC. (2020, 12 03). *The 12th OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes*. Retrieved from. OnLine : https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6257.htm
 - 10- World Health Organization. (2021). *Weekly Operational Update on COVID-19*. Genève.
 - 11- statista. (2020, 10). *Industrial Production Growth Worldwide2020*. Retrieved from .OnLine: <https://www.statista.com/statistics/1033936/industrial-production-growth-worldwide/>
 - 12- UNCTAD. (2021). *Global Trade Update*. Genève.
 - 13- UNCTAD. (2021). *Investment Trends Monitor*. Genève.
 - 14- UNCTO. (2021). *UNCTO World Tourism Barometer and Statistical Annex*. madrid.
 - 15- WTO. (2020). *Trade in services in the context of COVID-19*. Genève.
 - 16- أحمد غبولي، و الطاهر توابتية. (سبتمبر، 2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2020-. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 (العدد الخاص)، جامعة فرحات عباس: سطيف، الجزائر، الصفحات: 129-145.*
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/20/1/132715>
- 17- الإخبارية العين. (06 04 2020). *بيزنس أقنعة كورونا.. من الصين إلى إيرباص*. تم الاسترداد من <https://al-ain.com/article/business-corona-masks-from-china-airbus>
 - 18- الوليد أحمد طلحة. (2020). *لتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية*. تاريخ الاسترداد 16 12 2021، من صندوق النقد العربي: www.amf.org.ae
 - 19- حمزة غربي، و عيسى بدروني. (2020). *الأسواق المالية الأوروبية في ظل جائحة كورونا -دراسة تحليلية مقارنة-*. *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)*. المجلد العدد 02، جامعة الحاج لخضر: باتنة، الجزائر. الصفحات 01-19.
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/180/8/2/119704>
- 20- حمزة غربي، و وآخرون. (2020). *دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية- بورصة القاهرة*. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 09 (العدد 04)، جامعة تامنغست: الجزائر. الصفحات 447-466.*
- <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/222/9/4/138378>
- 21- صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة.
 - 22- صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير العربي الموحد*. أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة.
 - 23- عربية skynews. (20 04 2020). *كيف حدث ذلك؟ أمريكا صدرت معدات طبية بملايين بالوقت القاتل*. تم الاسترداد من <https://www.skynewsarabia.com/world/1338184>
 - 24- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول. (13 ماي 2020). *إحاطة يومية عن مؤشرات السوق النفطية العالمية*. الكويت.
 - 25- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول. (2020). *إحاطة يومية عن مؤشرات السوق النفطية العالمية 30 ماي 2020*. الكويت.

26- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول. (2020). تقرير حول التطورات في الأوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19). الكويت.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أوكيل حميدة، خومية فتيحة و سنوساوي فاطنة (2023)، حزم إجراءات مجابهة تداعيات جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي العالمي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 239-252.



SCAN ME